أثر الطاقة في استعادة المكانة الدولية لروسيا الاتحادية

الدكتور حسن ناصر عبد الحسين الشمري
جامعة الكوفة-كلية العلوم السياسية

مستخلص البحث:

إنَّ السياسة الروسية الرامية الى ضمان أمن الطاقة لتصديرها الى الدول المستهلكة في جميع الأوقات وبكميات كافية وأسعار معقولة، للاستفادة من أبعادها السياسية والاقتصادية قد تضمنت عدداً من الإجراءات منها: استمرارية إقامة المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة والتصدي للمشروع الأمريكية-الأوروبية (نابوكو)، فضلاً عن إيقاف خط التيار الجنوبي المار عبر أوكرانيا الى الدول الأوروبية، ودعم دور الشراكات النفطية لتنفيذ مشاريع كبرى لنقل الطاقة. إلا أن السياسة الروسية تواجه تحديات كبيرة مثل: إقامة الدول الغربية مشاريع نقل الطاقة لمنافسة روسيا في هذا المجال. ففي ضوء مصالح الدول المختلفة والمتقاطعة في أحيان كثيرة تصبح عملية ضمان أمن الطاقة التحدي الاكبر أمام الدول المصدرة والمستوردة. فضلاً عن المسافات البعيدة التي تمتد فيها خطوط نقل الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة والتي تحتاج الى إمكانيات كبيرة لتنفيذها وحمايتها ضمن ابرام اتفاقيات مع دول الممر للسماح باستعمال أراضيها. إنَّ توظيف مقومات اقتصادية فعالة كالطاقة في سياسة روسيا الخارجية سيؤدي الى تنمية علاقاتها مع الدول المستوردة للطاقة الروسية مثل: دول الاتحاد الأوروبي فضلاً عن الصين وتركيا. كما أن نشاطات الخارجية الروسية ومساعيها اتسعت لتشمل تعميق علاقاتها بدول آسيا الوسطى والقوقاز ودول الخليج العربي المنضمة الى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إلى جانب فنزويلا التي تعد من كبار منتجي النفط في أمريكا الجنوبية.

المقدمة:

إن روسيا الاتحادية تدرك الأهمية المتزايدة للطاقة على الساحة الدولية وازدياد حاجات الدول الصناعية المستهلكة، نتيجة التطور الصناعي الحاصل في هذه الدول.

لقد أبدت القيادة الروسية بعد عام 2000 اهتماماً كبيراً بقطاع الطاقة لضمان: اصلاح الواقع الاقتصادي الروسي الذي يعاني من تحديات كبرى بسبب السياسات السابقة، واستقلالية قرارها الخارجي بما يضمن لها دور فاعل على الصعيدين الدولي والإقليمي، فضلاً عما تحققه الطاقة من عوائد مالية كبيرة لخزينة روسيا.

إنَّ الطاقة تعد دعامة أساسية للاقتصاد الروسي، إذ وفرت لروسيا احتياطيات مالية ضخمة خلال فترة ارتفاع أسعار النفط بدرجة مكنتها من تلبية متطلبات مشاريع استراتيجية في البيئة الداخلية والخارجية، الامر الذي مكنها من إقامة مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة الى مختلف الدول الراغبة باستيراد الطاقة الروسية لاسيما الدول الأوروبية لضمان أمن الطاقة.

انَّ ارتفاع أسعار النفط عام 2001 كان أحد الأسباب المباشرة في تحسن الوضع الاقتصادي الروسي، حتى أصبح لديها فائضاً مرتفعاً في ميزان المدفوعات التجارية في تلك الفترة، كما سجل الناتج القومي الروسي من الطاقة ارتفاعاً كبيراً لم تشهد له روسيا الاتحادية من قبل.

إنَّ أهمية الموضوع تنبع من وجود الطاقة في أغلب الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي، وإمكانية الاستفادة من سياسة روسيا الاتحادية في توظيف الطاقة كمقوم اقتصادي مهم لتحقيق أهداف جيوسياسية ترتبط بشكل وثيق باستعادة الدور والمكانة الدولية لروسيا

وللإحاطة بالموضوع سنقسم البحث الى:
أولاً: **السياسة الروسية لضمان أمن الطاقة.** يرتبط أمن الطاقة الروسية بشكل وثيق بتحقيق مصالح روسيا السياسية والاقتصادية. فقد استطاعت روسيا الاتحادية بواسطة شركاتها النفطية العملاقة الاستمرار في إقامة العديد من مشاريع نقل الطاقة منافسة بذلك مشاريع الدول الغربية، فضلاً عن الحيلولة دون تمكين هذه الدول من إقامة مشاريع تأثر على المصالح الاقتصادية الروسية.
ثانيا: توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية، إنَّ توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية لاسيما بعد عام 2000، أدى الى تنمية علاقاتها في البيئة الإقليمية والدولية مع دول منتجة ومصدرة للطاقة، فضلاً عن تعميق علاقاتها مع دول مستهلكة، الامر الذي مكنها من منافسة دول والتعاون مع دول أخرى.
إشكالية البحث: في ضوء مصالح الدول المختلفة والمتقاطعة في أحيان كثيرة تصبح عملية ضمان أمن الطاقة التحدي الاكبر أمام الدول المصدرة والمستوردة، بسبب المسافات البعيدة التي تمتد فيها خطوط نقل الطاقة بين الدول المنتجة والمستهلكة والتي تحتاج الى إمكانيات كبيرة لتنفيذها وابرام اتفاقيات مع دول الممر للسماح باستعمال أراضيها لضمان وصول الطاقة وحمايتها.
فرضية البحث: إنَّ توظيف روسيا الاتحادية للطاقة في سياستها الخارجية ساعد في استعادة مكانتها الدولية ودورها العالمي.
السؤال المركزي للبحث: كيف تمكنت روسيا من توظيف الطاقة لاستعادة مكانتها الدولية ودورها العالمي.

المبحث الأول
السياسة الروسية لضمان أمن الطاقة

يرتبط أمن الطاقة الروسية بشكل وثيق بمهمة سياستها الخارجية في تحقيق مصالح روسيا الاقتصادية، فضلاً عن أهدافها السياسية في البيئتين الإقليمية والدولية، إذ تحتل الطاقة مكاناً بارزاً في العلاقات الدولية لاسيما بعد ازدياد الحاجة لها للتطور الصناعي والتكنلوجي الكبير في الدول الصناعية فلم يعد بالإمكان الاستغناء عنها. وقد عرّفت الأمم المتحدة أمن الطاقة سنة 1999 بأنه: (الحالة التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات، بأشكال متعددة وكميات كافية وأسعار معقولة) [1].

أن تحقيق ضمان أمن الطاقة يشغل اهتمامات الدول المصدرة والمستوردة، إذ تقوم هذه الدول بعمل كل ما بوسعها لضمان أمن تصديرها واستيرادها. فالدول الصناعية تولي اهتماماً بالغاً بقضية تأمين استيراد الطاقة من مصادرها المختلفة وبالأسعار المناسبة لسد متطلباتها، بما يضمن لها استمرار النمو الاقتصادي بشكل دائم. كذلك تعمل الدول المصدرة على استمرار تصدير الطاقة للدول المستهلكة لتحقيق أهدافها السياسية ومصالحها الاقتصادية، فعندما تتوافر الطاقة (النفط– الغاز الطبيعي) بكميات تفوق الحاجات المحلية أو يكون في دول شاسعة المساحة مثل روسيا الاتحادية أو كندا أو الولايات المتحدة الأمريكية، تصبح الحاجة ملحة إلى إنشاء خطوط أنابيب لنقل الطاقة إلى أماكن استهلاكها داخل الدولة الواحدة وتصدير الفائض منها إلى الأسواق العالمية. كذلك الدول التي ليس لها اتصال بالبحار المؤدية الى الأسواق العالمية، كما هو الحال في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين التي تحتاج إلى طرق نقل وخطوط إمداد لإيصال منتجاتها إلى الأسواق العالمية.

[1]- خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014، ص 52.

إنَّ روسيا الاتحادية تعد أكبر مزود عالمي للطاقة من (الغاز والنفط)، حيث تمتلك احتياطياً من الغاز يقدر بـ (1700) ترليون قدم مكعب، وروسيا تنتج الغاز وتصدره منذ أوائل الخمسينيات من القرن العشرين الى مختلف دول العالم ولاسيما دول أوروبا الغربية التي تعتمد على الغاز الروسي بشكل كبير لسد حاجاتها، إذ تزود روسيا حوالي 41% من احتياجات الدول الأوربية من الغاز الطبيعي، وهذه النسبة قابلة للزيادة، بالرغم من استيرادها الدول الاوروبية الغاز من قطر والجزائر ومصر ومحاولاتها انشاء محطات توليد للطاقة الشمسية في الصحراء الافريقية [1].

لإدراك السياسة الروسية في ضمان أمن الطاقة نبحث في مشاريعها الجديدة وتفعيل دور شركاتها النفطية، وكما يأتي:

أولا- إقامة مشاريع جديدة لنقل الطاقة

بدأت مرحلة جديدة منذ مطلع الالفية الثالثة من البناء في روسيا الاتحادية لدعم وتأهيل جميع مؤسسات الدولة بما فيها المؤسسات الاقتصادية لتمكينها من توظيف مقومات الدولة ومنها (الطاقة) في استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي. وكانت الشركات النفطية الروسية أولى المؤسسات الاقتصادية التي حصلت على الدعم والتمويل من الدولة، الامر الذي مكنها من الوصول الى مرحلة المنافسة الحقيقية للشركات الامريكية والأوروبية في إقامة مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة عبر أهم البحار العالمية: كالبحر الأسود والبحر المتوسط وبحر البلطيق ذات الممرات المائية المفتوحة الى الأسواق العالمية [2].

لقد وسعت روسيا الاتحادية من تجارتها عبر هذه البحار وسنذكر أهم تلك المشاريع، وكما يأتي:

1-إقامة مشروع (باكو-غروزني– نوفورسيسك):

لقد حفز التنافس الدولي على ثروات بحر قزوين ومنطقة القوقاز الشركات الروسية على الإسراع في إقامة مشاريع كبرى لنقل الطاقة تمكنت من خلالها منافسة الشركات النفطية الدولية والإقليمية في هذا المجال. وقد بدأت روسيا بإقامة مشروع (باكو- كروزني – نوفورسيسك) لتصدير النفط الأذربيجاني. يمتد خط (باكو- كروزني– نوفورسيسك) من (باكو) في أذربيجان ويسير بمحاذاة حوض بحر قزوين مروراً بالأراضي الشيشانية وصولاً إلى مدينة (نوفوروسيسك) الروسية المطلة على البحر الأسود، لشحن الناقلات النفطية إلى الدول المستهلكة. والجدير بالذكر إن هذا الخط يعمل منذ الحقبة السوفيتية ولكن بسعة لا تتجاوز (180) ألف برميل يومياً، وقد قامت القيادة الروسية الجديدة برفع الكمية المصدرة منه إلى مليون برميل يومياً [3].

ويعد هذا المشروع من أهم مشاريع نقل الطاقة الروسية من بحر قزوين والذي مرّ بمرحلتين: الأولى شملت تطوير شبكة الأنابيب الموروثة من زمن الاتحاد السوفيتي التي تمر عبر القوقاز في الأراضي الشيشانية، أما المرحلة الثانية، فشملت إقامة شبكة أنابيب جديدة لنقل النفط الكازاخستاني شمال بحر قزوين إلى ميناء (نوفورسيسك) ذاته [4].

---

[1]- مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً، روسيا: الولادة الجديدة، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011، ص198.

[2]- Vitaly Naumkin, The Middle East: The New Great Game, Russia Direct Monthly Memo, No. 2, September 2013, pp. 2-3.

[3]- فردريك ستار، اسيا في الأمنية البيئة الوسطى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999، ص3.

[4]- صالح محمد الخثلان، الصراع على قزوين: دراسات معاصرة، العدد 5، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2000، ص 26.

لقد بدأت الشركات الروسية تنفيذ مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين الذي يتمتع بأهمية جيو-اقتصادية كبيرة، لاحتوائه احتياطيات استراتيجية من النفط تقدر بحوالي (33) مليار برميل يتم استخراج ما بين (23) مليون برميل منها يوميا للتصدير، أما احتياطات الغاز الطبيعي فيه فتقدر بحوالي (232) تريليون متر مكعب.

وقد جاء التركيز الروسي على تطوير خط أنابيب (باكو-كروزني – نوفورسيسك) الذي يمتد لمسافة تصل إلى 1346 كم لنقل النفط الأذربيجاني لمنافسة مشروع (باكو– تبلسي-جيهان) الأمريكي-التركي [1]

إنَّ خط أنابيب (باكو-كروزني – نوفورسيسك) ينقل النفط من حقل (تنجيز) إلى كروزني ومن ثم الى ميناء (نوفورسيسك) عبر البحر الأسود إلى دول أوروبا. وكانت عملية توسيع خط أنابيب (باكو-كروزني – نوفورسيسك) القديم قد جرت ضمن اتفاق القيادة الروسية مع الحكومة الكازاخستانية وقد اشتركت في عملية التوسيع مع الشركات الروسية آنذاك عدد من الشركات الغربية في تشرين الثاني عام 2000، وتم الاتفاق على بناء خط تكميلي لزيادة طاقته التصديرية [2].

2 - مشروع التيار الشمالي لنقل الغاز الروسي عبر بحر البلطيق:

وجدت روسيا الاتحادية في مشروع (التيار الشمالي) لنقل الغاز من داخل الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق الى ألمانيا، البديل المناسب للتعويض عن مشروع (السيل الجنوبي) الذي كان مخطط له أن يمر عبر بلغاريا، ولكن بسبب موقف الاتحاد الأوروبي المعارض ورفض بلغاريا مرور الخط عبر أراضيها تعطل المشروع، إلاّ أن مؤسسات الاتحاد الاوروبي وافقت على مد خط أنابيب التيار الشمالي لنقل الغاز من روسيا إلى ألمانيا. ينطلق الخط من مدينة (فيبورك) الروسية الى مدينة (كريسفارد) الألمانية عابراً بذلك المياه الإقليمية لكل من فلندا والسويد والدنمارك فضلاً عن المياه الإقليمية الروسية والألمانية. يتكون المشروع من خطين: اكتمل الأول عام 2011. تبلغ طاقته الاستيعابية 27.5 مليارم3 من الغاز الطبيعي سنوياً. أما الخط الثاني فقد اكتمل عام 2012، بنفس الطاقة، ليصل المشروع الى ضخ 55 مليارم3 سنوياً من الغاز. طول الخط حوالي 1200كم، قامت شركة غاز بروم الروسية بتنفيذ المشروع بالاشتراك مع شركات ألمانية وأخرى هولندية وفرنسية، وقد عارضت الولايات المتحدة الامريكية إقامة المشروع واعتبرته شكلا من أشكال الهيمنة الروسية على مشاريع نقل الطاقة، مضيفة أنه يشكل تهديدا لأمن الطاقة في أوروبا [3].

3- التيار التركي:

على أثر إيقاف خط **(التيار الجنوبي)** المقام أصلاً منذ عام 2002 لنقل الغاز من روسيا عبر أوكرانيا الى الدول الأوروبية، بدأت روسيا بالتوجه نحو تركيا لبناء مشروع (التيار التركي) وتوسيع ضخ الغاز عبر خط (السيل الأزرق). ويمتد خط (التيار التركي) من محطة (روسكايا) في مدينة (أنابا) الروسية إلى خزانات ضخمة للغاز في مدينة (كيبكوي) التركية عبر البحر الأسود لتصدير الجزء الأكبر منه إلى دول أوروبا. والجدير بالذكر أنه تم تجميد مشروع التيار التركي مدة وجيزة،

[1] - Bulent Gokay , The Background : History and Political Change, in Bulent Gokay , The Politics of Caspian Oil , Palgrave , New York , 2001 , P. 7 .

[2]- Alec Rasizade, The Mythology of the Munificent Caspian Bonanza and It's Concomitant Pipeline Geopolitics, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol.xx, No.1-2, 2000, P.142.

[3] -Henning, Gloystein, Nord Stream to finish 1st gas pipeline Thursday. Retrieved 26-05-2012, available at: http://www.uk.reuters.com/article (2011).

بسبب أزمة اسقاط الطائرة الروسية من قبل القوات الجوية التركية فوق الحدود التركية-السورية في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2015، لكن اعيد العمل به بعد انتهاء الازمة بين البلدين. فقد عقدت الحكومتان الروسية والتركية اتفاقيتين عام 2014، وكانت الاتفاقية الأولى قد تضمنت زيادة ضخ الغاز عبر أنبوب (السيل الأزرق) من (16إلى19) مليار متر مكعب سنويا. والجدير بالذكر أن مشروع (السيل الأزرق) اقامته الشركتان (گاز پروم الروسية وإني الإيطالية) في فبراير عام 1999 بعد أن وقعتا الشركتان مذكرة تفاهم لتنفيذه [1]. وقد تم انجاز المشروع المتكون من جزأين في (البر والبحر) خلال (2001-2002) ثم بدأ تدفق الغاز من روسيا إلى تركيا في فبراير 2003، وبحلول عام 2010 تم توسيع حجم إمدادات الغاز عبر الأنبوب المذكور من (10 الى 16) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. أما الاتفاقية الثانية فقد تضمنت بناء أنبوب جديد يمر عبر قاع البحر الأسود إلى البر التركي ليعوض عن المشروع الملغى (التيار الجنوبي). وفعلا في وقت لاحق من نفس شهر ديسمبر من عام 2014 وقعتا شركتا (غاز بروم) الروسية و (بوتاش) التركية مذكرة تفاهم لمد خط أنابيب عبر قاع البحر الأسود لنقل الغاز من روسيا إلى تركيا اطلق عليه تسمية (التيار التركي) بسعة 63 مليار متر مكعب سنويا، منها نحو 13مليار متر مكعب سنويا للاستهلاك التركي، في حين خصص 50 مليار متر مكعب سنويا إلى أوروبا عبر خط بري يمتد عبر الاراضي التركية حتى الحدود اليونانية، ليتفرع بعد ذلك داخل أوروبا لتزويد مختلف الدول الأوروبية بالغاز الروسي، وباكتمال مشروع (التيار التركي) من قبل الشركتان الروسية والتركية عام 2019 تم تجاوز مشكلة تعطيل ضخ الغاز عبر الشبكة الأوكرانية [2]. في هذا المشروع استطاعت روسيا أقناع كل من تركمانستان وأوزبكستان بالاشتراك في تزويد (التيار التركي) بالغاز. إن سعي روسيا الدائم للتحكم والسيطرة على شبكات نقل الغاز والنفط في دول آسيا الوسطى عبر الاتفاقيات التي تم عقدها مع دول مثل كازاخستان وتركمانستان للتعاون بشأن استخراج الطاقة وتصديرها، أعاد دور روسيا في الجوار القريب مقابل الدور الامريكي وضيق الخناق على دول الاتحاد الأوروبي [3].

ثانيا-التصدي لمشروع (نابوكو):

انَّ طموحات أوروبا فيما يخص ضمان أمن الطاقة على المدى البعيد باتت في صلب القرار الاستراتيجي لكافة دول الاتحاد الأوروبي الذي يتحدث عن ضرورة التحرر من النفوذ الروسي في مجال ضمان أمن الطاقة، لكن الدول الأوروبية تعي جيداً بأن ذلك لم يكن بالأمر اليسير ولن يتحقق بسهولة، الا باتباع سياسة أوروبية ممنهجة تستطيع الخلاص من الهيمنة الروسية، هذا الأمر أدى الى إطلاق عملية جدّية لإعادة صياغة سياسة ضمان أمن الطاقة الأوروبية على صعيد أشمل، لاسيما فيما يتعلق بمسألة تنويع مصادرها وعدم الاعتماد على مصدر واحد، وأصبح ذلك الهدف يعلن عنه الاوروبيون بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خطاباتهم السياسية. وقد جاءت المصالح والأهداف الامريكية منسجمة ومتطابقة مع مصالح الأوروبيين في اعلان مشروع (نابوكو)، فبدأت المحاولة الأمريكية-الأوروبية لإقامة المشروع المقترح عام 2002 بتوقيع خمسة شركات بروتوكول لإقامة

[1] -Nataliya Ulchenko, Geostragic aspects of Gas export from Russia and Turkmenistan to Turkey, Foreign Policy, Vol.XXIX,No.3-4,Ankara ,2002,pp.54-57

[2] *-Blue Stream gas starts flowing، Upstream Online. NHST Media Group،**2019.***

[3]- خديجة عرفة أمين، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، جامعة القاهرة: القاهرة، 2012، ص208.

المشروع هي: (أو إم) النمساوية و(بوتاش) التركية و(إم أو إل) المجرية و(ترانس غاز) الرومانية و(بلغار غاز) البلغارية [1].

وكان من المقرر الاعتماد على الغاز التركمانستاني والأوزبكستاني في إقامة مشروع نابوكو، إذ تمتلك تركمانستان رابع أكبر احتياطي من الغاز في العالم. كما كان من المقرر أن يمر الخط عبر أذربيجان إلى (أرض روم) التركية ومن ثم عبر بلغاريا ورومانيا والمجر إلى منتهاه في محطة تجميع ضخمة في مدينة (Baumgarten an der March) النمساوية دون المرور بالأراضي الروسية. ومما زاد في جدية إقامة المشروع دخول تركيا على خط دعم إنشاء خط نابوكو والمساهمة في تمويله وترحيب كل من: جورجيا وأذربيجان ومولدوفيا وأوكرانيا و أوزباكستان بالمشروع، فضلاً عن أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد دعمت المشروع بقوة مع الدول الأوروبية. إلا أنَّ روسيا الاتحادية تصدت للمشروع المقترح وتبنت خطة استراتيجية دفاعية لإفشال المشروع، فبدأت بأثارة مشكلة عدم اتفاق الدول المطلة على البحر حول ماهية الصفة القانونية للبحر في ظل القانون الدولي الذي يفرق بين المسطح المائي فيما لو كان (بحر أو بحيرة) إذ يترتب على ذلك حقوق مختلفة للدول المطلة عليه. فالقانون الدولي يوجب تقاسم مياه وثروات البحر حسب طول شواطئ الدول المطلة عليه وجرفها القاري، أما في حالة اعتباره بحيرة فالقانون الدولي يعطي الحق بتقاسم مياهه وثرواته بالتساوي بين الدول المحيطة به. وعلى هذا الأساس أثارت روسيا موضوع الصفة القانونية لبحر قزوين باعتباره بحيرة متجددة بمياه نهر (الفولجا). الامر الذي جعل من المستحيل إنشاء أي خط أنابيب أو تطوير لأي حقل على سواحله إلى أن يتم الاعتراف به كبحر. كما قامت روسيا في خطوات استباقية لتعطيل مشروع (نابوكو) بوضع اليد على الغاز التركمانستاني والكازاخستاني من خلال شراء كامل الغاز المنتج في البلدين في عقود طويلة الأجل واحتكار بيعه عبر أنابيبها العابرة للقارات [2].

بعد ذلك انسحبت تلك الدول من أي تعهد لإمداد (خط نابوكو)، كما أن أذربيجان دخلت هي الأخرى في تعهدات مع روسيا بعقود بيع طويلة المدى، كما وقعت روسيا مع الدول المحيطة بالبحر الأسود إتفاقية إطلاق خط نقل الغاز عبر خط (السيل الأزرق) خلال قمة لهذه الدول في مدينة (سمسون التركية) في 2007، كذلك وقعت مع تركيا على إتفاقية لمد خط السيل الأزرق2 عبر المياه الإقليمية التركية في البحر الأسود إلى أوروبا. وتكون روسيا بذلك قد عطلت المشروع الأوروبية-الأمريكية وافرغته من محتواه [3].

إنَّ استحواذ روسيا على غاز دول آسيا الوسطى والقوقاز والانضمام الى منتدى الدول المصدرة للغاز في العالم زادت من بسط نفوذها الدولي في مجال الغاز. وعلى الرغم من طمأنة الروس نظراءهم الأوروبيين المستهلكين الأساسيين للغاز، إلا أنهم أعربوا عن استيائهم من السياسة الروسية الرامية الى احكام سيطرتها على تصدير الغاز الى أوروبا [4].

---

[1]- حسن عز الدين، أمن الطاقة في أوروبا ... بين الواقع والطموح الاستراتيجي، متاح على الموقع الاتي:
http://araa.sa/index.php?view=article&id

[2] -Shields, Michael, (2013). OMV buys RWE stake in Nabucco gas pipeline project. Retrieved 14-04- 2013 available at: http://www.uk.reuters.com/article

[3]- عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، 2007، ص84.

[4] - راشد ابانمي، خط أنابيب «نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، المعهد الدولي للطاقة والبيئة والتوقعات الاستراتيجية، 2009، متاح على الموقع الاتي: http://www.aleqt.com/2009/07/25/article_255824.html

ثالثا-إيقاف التيار الجنوبي:

بدأ التوتر يتصاعد على محور روسيا-أوكرانيا منذ أن بدأت الثورة البرتقالية المناهضة للنظام التابع لروسيا والاتيان بنظام تابع للغرب الأمريكي-الأوروبي، حينها اتهمت روسيا الغرب بتأجيج الثورة في أوكرانيا. وبعد ذلك التغيير قامت روسيا بقطع الطاقة عن أوكرانيا مبررة ذلك بخلفية الديون التي لم تسددها أوكرانيا، وأدى هذا الموقف الروسي إلى حدوث أزمة كبيرة مع عدد من بلدان أوروبا ممن كانت تعتمد على الطاقة الروسية بشكل كبير، وقد انتهت الأزمة بنشر مراقبين على الحدود الروسية-الأوكرانية لمراقبة حجم الإمدادات الروسية. فقد قامت روسيا الاتحادية بإيقاف التيار الجنوبي عامي 2006 و2009، بسبب خلافات على السعر بين البلدين خالقة مصاعب جدية للمستهلكين الاوروبيين خلال فصل الشتاء، كما قامت روسيا الاتحادية بإيقاف التيار الجنوبي الذي كان قد خصص لنقل الغاز الروسي الى أوروبا عبر أوكرانيا عام 2014. هذه الاحداث اثارت موجة من التعليقات والنقاش حول الاعتماد الاوروبي على مصادر الطاقة الروسية، وكانت محصلة هذا الجدل بروز توجهات ونزعة أوروبية لتحرير سوق الطاقة الأوروبية من السيطرة الروسية لتحقيق الأمن الاوروبي في مجال الطاقة [1] وكان الهدف الحقيقي من تلك السياسة الروسية احراج النظام السياسي الاوكراني لتغير مواقفه السياسية المعادية، مما يدل على البعد السياسي لأزمة الطاقة الروسية-الأوكرانية منذ عام 2006 . فقد كانت أوكرانيا سابقاً تحصل على الطاقة مجاناً زمن الاتحاد السوفييتي ولم تكن الحاجة ملحة لضمان تصريف الإنتاج الهائل من الطاقة لدى مرورها عبر أوكرانيا، وقد تغير الحال منذ أن دخلت الولايات المتحدة الأمريكية على خط دعم الحركات المعارضة لسياسة موسكو في كل من أوكرانيا وجورجيا، كونهما الأبرز كنقاط عبور لإمدادات الطاقة [2] .

أن نسبة 80% من الغاز المصدر من روسيا إلى الاتحاد الأوروبي كان يمر عبر الشبكة الأوكرانية، إذ تعد أوكرانيا همزة وصل بين مناطق الإنتاج الأساسية في روسيا والأسواق الأوروبية الكبيرة، حيث تعد أوكرانيا وعلى غرار دول أخرى كروسيا البيضاء وتركيا من أهم دول عبور إمدادات النفط والغاز الروسي نحو دول الاتحاد الأوروبي، لذلك تحظى أوكرانيا بمكانة خاصة باعتبارها تمتلك أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز، إذ تتألف الشبكة الأوكرانية لنقل الغاز الروسي من 35ألف كلم من أنابيب الغاز، وأكثر من *120* محطة للضخ و 13 مستودعا للغاز تحت الأرض لإمدادا أوروبا بالطاقة، كما أن روسيا والاتحاد الأوروبي يعولان كثيرا على شبكة أنابيب نقل الغاز عبر أوكرانيا والتي تعتبر من أوسع شبكات نقل الغاز في العالم.

إنَّ استخدام الطاقة وسيلة ضغط لتحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية مبدأ ثابت في السياسة الروسية أعاد تأكيده الرئيس (فلاديمير بوتين) عندما أطلق تحذيراً للدول الأوربية من أن بلاده ستحول إمدادات الطاقة إلى آسيا بدلا من أوروبا، فيما لو أعاقت الحكومات الأوروبية خطط شركة (غاز بروم) الروسية أو أي مجموعة روسية أخرى من توسيع استثماراتها في أوروبا [3] .

---

[1] *-Bulgaria suspends South Stream gas pipeline project, 19 August 2014، available at: http://www.bbc.com/news/business-28854089*

[2] *.40ص ، 2008 جامعة وهران، الجزائر، جانفي، ، 50 مفاهيم، لعدد سلسلة الطاقة: أمن أمين، محمد عرفة - خديجة*

[3] - روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص7.

وكانت روسيا قد ميزت في تعاملاتها بين الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي والدول الأوربية فيما يخص أسعار الغاز، إذ تتراوح أسعار الغاز الطبيعي الذي تصدره إلى الدول الأوربية بين (350 -420) دولار لكل ألف متر مكعب من الغاز، في حين تسلم الغاز لهذه الدول بنصف سعر ما تصدره للدول الأوروبية، كما ميزت في تعاملاتها بين الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي نفسها (الجوار القريب) فيما يخص أسعار الطاقة بهدف ضمان التأثير السياسي عليها. فقد ضاعفت روسيا أسعار الغاز على أوكرانيا التي قامت بتوطيد علاقاتها مع الغرب، فجعلته 230 دولار لكل ألف م3 ، بينما أبقت على سعر 110دولار للألف م3 على كل من أرمينيا وجورجيا وأذربيجان ومن مولدافيا نحو 160 دولار للكمية نفسها، في حين تستمر بيلاروسيا-ذات العلاقات الوطيدة مع روسيا في دفع سعر 46.5 دولار لكل ألف م 3 [1].

رابعا- تفعيل دور الشركات النفطية لضمان أمن الطاقة:

تتبع الحكومة الروسية سياسة داعمة لعمل الشركات النفطية الحكومية أو التابعة للقطاع الخاص منذ عام 2000، لتحقيق النجاح في المنافسة مع الولايات المتحدة الامريكية في مجالات الطاقة، ولاسيما في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، وكذلك دعا وزير الخارجية الروسي الأسبق (ايكور ايفانوف) كل المؤسسات الخاصة بالحقول الاقتصادية وقطاع الطاقة للعمل على انجاز التقارب والتنسيق الفاعل مع الشركات الدولية البارزة في مجال الطاقة [2].

لقد توصلت عدد من الشركات الروسية مثل (غاز بروم ولوك اويل) إلى اتفاق للشراكة الاستراتيجية مع العديد من الشركات الدولية النفطية، لاسيما الأوروبية منها على مدى السنوات الماضية (2005-2014) للمشاركة في عمليات استكشاف وتطوير الحقول النفطية والغازية في مناطق استراتيجية من العالم مثل بحر قزوين وإقليم القوقاز، وقد برز دور شركة (غاز بروم) الروسية من بين عشرات الشركات النفطية الروسية في استثمارات كبرى في مناطق مختلفة من العالم تضمنت تنقيب واستخراج وتصدير الطاقة، مثل نقل الطاقة من بحر قزوين الغني بالطاقة عبر البحر الأسود والمتوسط ونقل الغاز من داخل الأراضي الروسية عبر بحر البلطيق الى الدول الاوروبية. وتؤدي شركة "غاز بروم" Gasprom الروسية دور فاعل في السياسة الخارجية الروسية لكونها مؤسسة عالمية وتحتكر احتياطيات كبرى من الغاز في العالم قدرت عام 2011 بحوالي 35 تريليون متر مكعب، كما أنها تتمتع بميزة فريدة وهى كونها منتج وممول في نفس الوقت [3].

إن شركة غاز بروم تعد أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم، لأنها تتحكم في (90%) من إنتاج الغاز الروسي، وفي مشاريع نقل الغاز، وهي تنتج حوالي (20%) من إجمالي الناتج العالمي، وتتحكم في (16%) من إجمالي الاحتياطي العالمي، وتمتلك أطول شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي في العالم تقدر بطول (150) ألف كم، وتمد أوروبا بربع احتياجاتها من الغاز الطبيعي، الامر الذي دفع الرئيس (بوتين) في كانون الأول/ديسمبر من العام 2005، لرفع القيود التجارية عن الشركة للسماح لها باجتذاب مساهمين ومستثمرين أجانب. إن عائدات شركة (غاز بروم) الروسية في ازدياد مستمر وتساهم بشكل فاعل في زيادة الدخل القومي الروسي، مما أعطاها سمة بارزة عرفت بها تسمى (دبلوماسية غازبروم). أما في مجال انتاج النفط فقد برزت شركة "لوك أويل" Lukoil كبرى

[1] - المصدر نفسه، ص 199.

[2] -Kishore Mahbubani، The Case Against the West ,Foreign Affairs ,May – June 2012, p.23.

[3] - إكرام يوسف، أمن الطاقة... ولعبة القط والفار بين روسيا وأوروبا عندما تحدثت جازبروم، متاح على الرابط الاتي:
http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp?edition_id=1390&art_id=1768658

شركات روسيا، إذ تستحوذ على (19%) من إنتاج النفط الروسي، كما تصل احتياطاتها إلى ملياري طن، ومن خلال دخولها في الصفقات النفطية الكبرى في بحر قزوين تؤكد وجودها ضمن قائمة الشركات النفطية المهمة والأكثر دينامية في روسيا. كذلك برزت شركة (روس نفت) في مجال النفط، فقد توسعت في السنوات القليلة الماضية بشكل كبير، حيث تصل نسبة ما تنتجه هذه الشركة الى (30%) من النفط الروسي. أن التوجه الروسي نحو تعزيز دور الشركات النفطية في الصفقات التي تجري مع دول بحر قزوين وبشكل خاص منها في أذربيجان وكازاخستان تفسر أهمية دور الشركات الروسية في المنافسة الأمريكية – الروسية، وقد أشار وزير الطاقة الروسي الأسبق والمبعوث الخاص لشؤون بحر قزوين (إيغور يوسوفوف)، بأن روسيا قد وضعت أهمية خاصة لسياسة الشركات النفطية بخصوص الطاقة في هذه المنطقة، مما يجعل دور هذه الشركات محوري في ظاهرة التنافس الأمريكي – الروسي [1]. كما أن هناك استعدادات كبيرة من جانب شركات النفط الروسية للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة للطاقة في مختلف مناطق العالم (في أوربا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية، وأفريقيا) والمشاركة في عمليات البحث والتنقيب، وتطوير الإنتاج، إذ تمتلك روسيا التكنولوجيا والخبرة اللازمتين في هذا المجال، [2].

المبحث الثاني

توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية

إن توظيف الطاقة في سياسة روسيا الخارجية بعد عام 2000، أدى الى تنمية علاقاتها في البيئة الإقليمية والدولية ومكنها من منافسة دول بعينها والتعاون مع دول أخرى. فقد استطاعت روسيا الاتحادية بواسطة شركاتها النفطية العملاقة الاستمرار في إقامة العديد من مشاريع نقل الطاقة منافسة بذلك المشاريع التي قدمتها شركات الدول الغربية، بالإضافة الى نجاح القيادة الروسية في تعميق علاقاتها مع مختلف الدول المنتجة للطاقة والمستهلكة لها. لذا سوف نركز على طبيعة الأثار السياسية والاقتصادية التي تحققها روسيا الاتحادية من خلال توظيف الطاقة في علاقاتها الاقليمية والدولية.

أولا- تصاعد النفوذ الروسي:

مع مطلع الالفية الثالثة بدأ النفوذ الاقتصادي الروسي بالتصاعد لاسيما في مجالات إمدادات الطاقة (النفط- الغاز)، بالرغم من محاولات الدول الغربية الحيلولة دون ذلك، إلا أن روسيا الاتحادية استغلت صعود أسعار الطاقة في الأسواق العالمية نتيجة للظروف الدولية التي واكبت إعلان الولايات المتحدة الامريكية الحرب على الإرهاب وانشغالها في احتلال أفغانستان والعراق بين عامي (2002-2003).

لقد كان انشغال الولايات المتحدة الامريكية بالحرب على الإرهاب واحتلال أفغانستان والعراق سبباً رئيسياً في تصاعد النفوذ الروسي في بحر قزوين وإقليم القوقاز بوابة روسيا الأساسية للتعامل مع العالم الخارجي. خاصةً جنوب القوقاز المكوَّن من ثلاث جمهوريات هي: أرمينا وجورجيا وأذربيجان والذي يمثل بوابة كبيرة لمرور امدادات الطاقة من (النفط والغاز) المستخرجة من حقول بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا، لذلك تسعى روسيا الى تعزيز نفوذها في تلك المنطقة

[1] -*Ariel Cohen, Crossing the Mountain, Caspian Crossroad Magazine, Vol.5, No.3, 2001.*

available at :http://www.usazerbaijancouncil.org/caspiancrossroads/archive/archive.htm

[2] - نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 206، يناير/ 2010، ص33.

الجيواستراتيجية عبر خلق مناخات مناسبة من العلاقات الاقتصادية مع دول هذه المناطق، مما جعلها مرتبطة بشكل كبير بالتنافس الروسي-الأمريكي حول إقامة مشاريع نقل الطاقة [1].

وكثفت روسيا نشاطاتها الاقتصادية فيما يخص الطاقة، خاصةً تلك الاتفاقيات التي عقدتها مع كل من أوزبكستان وتركمانستان، مما أعطتها القدرة على تعطيل مشروع (نابوكو) واحتكار تصدير الطاقة الى الدول الأوروبية [2].

إنَّ روسيا تدرك جيداً مدى خطورة التدخلات الغربية (الامريكية-الأوروبية) في مناطق نفوذها السابقة (بحر قزوين وإقليم القوقاز) على مصالحها السياسية والاقتصادية، لذلك واجهت تلك التدخلات بطرق مختلفة وأصبح الصراع الخفي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بادياً للعيان في هذه المناطق الحيوية، خاصةً عندما قامت روسيا بمواجهة جورجيا المدعومة من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2008 [3].

إنَّ الاتفاقيات الأمنية والاقتصادية التي عقدها روسيا الاتحادية مع دول الجوار القريب أكدت نفوذها السياسي والاقتصادي وأفشلت محاولات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من الاضرار بالمصالح الروسية في مناطق نفوذها السابقة، الامر الذي عمق علاقات روسيا الاقتصادية بدول هذه المناطق وحقق مصالحها على المستويين السياسي والاقتصادي على حساب المصالح والدور الأمريكي-الاوروبي [4].

وأجبرت سياسة روسيا الاتحادية في مجالات الطاقة دول الاتحاد الأوروبي مراجعة حساباتها بشأن العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ عام 2014 جراء الازمة الاوكرانية. فألمانيا الدولة الاقوى اقتصادياً بين دول أوروبا والأولى في استيراد الطاقة الروسية تتنصل عن تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا. كما ان السياسة الروسية اتجاه أوكرانيا في مجال قطع امدادات الطاقة كان لها أبعاد سياسية واقتصادية من قبيل: تجنب الابتزازات الأوكرانية المتمثلة بالمطالبة المستمرة بزيادة الرسوم على عبور انابيب نقل الطاقة الروسية الى أوروبا، كما منحت روسيا فرصة التنويع في طرق إمداد الغاز لدول غرب أوروبا، وقلصت مخاطر أي مشاكل تحدث مع أوكرانيا، مما يعني خسارة رهان (كييف وواشنطن) في مساعيهم لتضييق الخناق على روسيا، كما أحبطت المساعي الأوروبية-الامريكية للخلاص من السيطرة الروسية. كما إنَّ توظيف روسيا للطاقة في علاقاتها الاقتصادي مع دول أوروبا أحدث نقلة كبيرة في تصاعد نفوذها الاقتصادي، إذ وفر لها فرصة كبيرة للاندماج بالاقتصاد الأوروبي وتعميق حالة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الجانبين، كما أدخل روسيا حقبة من النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي ارتفع فيها معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ وصلت الى حوالي 8% حسب تقديرات البنك المركزي الروسي، مما يمنحها قوة تأثير كبيرة في الاقتصاد الدولي [5].

---

[1] *كلية بيالى ، جامعة 61 العدد ديالى، مجلة سياسي، جغرافي والجيوستراتيجية: منظور النفط وجورجيا، روسيا صندل، - جواد 23. ص 2009، القانون،*

[2]- مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن ندار، مركز الكتاب العربي بيروت، 2002، ص 113.

[3]- مصطفى علوي سيف، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد 204، القاهرة، أبريل/ 2016، ص 166.

[4] *- راشد ابانمي، مصدر سابق.*

[5]- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الأتوقراطية الداخلية والأولويات الجيوبولتيكية الخارجية (2000-2008)، مجلة المستقبل العربي، العدد (358)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص78.

كما إنَّ الطاقة كانت سبباً في قبول عضوية روسيا في نادي الكبار (مجموعة الدول الثمانية) عام 2006 وانفتاح الاقتصاد الروسي اقليمياً وعالمياً، الامر الذي خلق مصالح مشتركة بين روسيا وأغلب الدول الصناعية المستوردة للطاقة الروسية [1].

إنَّ روسيا دولة مؤثرة في سوق الطاقة العالمية وتصديرها للطاقة يحقق لها اهدافاً جيوسياسية على الصعيد الخارجي ليس بالامكان تحقيقها بالتوسع الجغرافي او الانتشار العسكري [2].

وإزاء هذا النفوذ النفطي المتزايد لروسيا في الأسواق الأوروبية أعلن الاتحاد الأوروبي مراراً عزمه تقليص دور شركة (غاز بروم) الروسية في إمداد أوروبا بالغاز من خلال البحث عن مصادر بديلة، لضمان أمن الطاقة، وهذا ينسجم مع أهداف وتطلعات الولايات المتحدة الأمريكية التي تعد من أكبر الدول المستوردة للطاقة في العالم وتأخذ قضية ضمان أمن الطاقة على محمل الجد وتعتبرها أحد أهم ركائز حماية امنها القومي.

ان الهدف من الحصول على الطاقة بالنسبة لواشنطن ليس اقتصادياً فحسب، وإنما سياسي واستراتيجي بالدرجة الأولى، لأنَّ الولايات المتحدة الأمريكية تأخذ على عاتقها اعتبارات الهيمنة والسيطرة بواسطة القوة العسكرية التي تحتاج إلى الطاقة[3].

ثانيا-تنمية علاقات روسيا بالدول المستهلكة للطاقة:

تمثل الطاقة القاسم المشترك في العلاقات الروسية-الأوروبية المبنية على أساس المصلحة المشتركة التي تتحقق بين الطرفين في الاستيراد والتصدير. لكن هذه العلاقة تخضع لعوامل خارجية تؤثر في طبيعتها، مثل ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد الأوروبي في مسألة فرض العقوبات الاقتصادية على روسيا، مما يجعل علاقات روسيا بالاتحاد الأوروبي أكثر تعقيداً وتواجه تحديات كبيرة خاصةً في مجال استيراد الطاقة الروسية.

لقد وقفت الولايات المتحدة الامريكية بالضد من جميع المشاريع الروسية لنقل الطاقة الى أوروبا، كما كررت معارضتها لمشروع التيار الشمالي عبر بحر البلطيق لتزويد ألمانيا بالغاز الروسي بالرغم من موافقة الاتحاد الأوروبي على المشروع، لأنَّ الدول الأوروبية تعتبر أمن الطاقة مسألة أمن قومي وليس فقط توفير احتياجات مادية تخص المجالات الصناعية. لذلك تحاول أوروبا جاهدة توطيد علاقاتها مع روسيا على النحو الذي يحقق مصالحها، ويعد التعاون في مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية في تنمية العلاقات الروسية-الأوروبية، كما إنَّ وجود المصلحة المشتركة في المجالات الاقتصادية بين روسيا والدول الأوروبية يمكن أن تنسحب على الجوانب السياسية والجيوسياسية في أحيان كثيرة [4].

---

[1] *-Paul Henri Dasseler, Gazprom : L'idéalisme Européen à l'épreuve du réalisme Russe , Paris, ed L'Harmattan ,2009 ,pp. 54-55.*

[2]- جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، دراسات عالمية، العدد (89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010، ص11-15.

[3]- نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوروبي: صراع الطاقة والمكانة، السياسة الدولية، العدد 164، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2006، ص65.

[4]- حسين طلال مقلد، المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 3، 2011، ص20.

أ- **تطوير العلاقات الروسية-الأوروبية:** أن روسيا عملاق نفطي يطرح بديلاً لنفط الشرق الأوسط بالنسبة لأوروبا، وروسيا دولة أورو-آسيوية تنتمي إلى المجتمع الأوروبي وترتبط بمصالح حيوية واستراتيجية مع الدول الأوروبية، الامر الذي يسهم في توطيد وتدعيم العلاقات الروسية-الأوروبية على النحو الذي يحقق مصالح الطرفين. كما يعد التعاون في مجال الطاقة أحد المحاور الأساسية التي تدعم العلاقات الروسية-الأوروبية. فهناك لقاءات دائميه بين روسيا والاتحاد الأوروبي بشأن التنسيق في مجال الطاقة، بدأ يأخذ منحى أكثر جدية منذ عام 2000، وقد عقدت الجلسة الأولى لـ (المجلس الدائم للشراكة في مجال الطاقة بين روسيا والاتحاد الأوروبي) في عام 2005 [1].

إنَّ الطاقة الروسية تتميز بقلة التكلفة والجودة وسهولة النقل بالنسبة لأوروبا، مما جعل دول الاتحاد الأوروبي متمسكة بالتعامل مع روسيا لضمان مصلحتها، كما أن الاتحاد الأوروبي يعد من الشركاء الاقتصاديين والتجاريين الكبار لروسيا الاتحادية، وإن علاقة الاتحاد الأوروبي بروسيا في ديناميكية مستمرة منذ بداية القرن الحادي والعشرين لاسيما في مجالات الطاقة، نسبة لما قامت به (موسكو) من سياسة تلبي احتياجات الدول الأوروبي وتضمن تدفق الطاقة إلى دول الاتحاد الأوروبي [2].

أن العلاقات الاقتصادية ظلت هي المحدد الأساسي للعلاقات الروسية-الاوروبية، ولكي تتضح صورة هذه العلاقة سنركز على علاقة روسيا بكل من: ألمانيا وفرنسا كبريات الدول الأوروبية المستوردة للطاقة الروسية. فقد عدت ألمانيا من أهم دول الاتحاد الأوروبي المتميزة في علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، حيث أخذ حجم التبادل التجاري بين البلدين يتزايد بشكل ملحوظ منذ عام 2000، إذ تقدر الاستثمارات الألمانية في روسيا بمليارات الدولارات، وقد تبنى الرئيس الروسي السابق (ديميتري ميدفيديف) عند توليه الرئاسة عام 2008، سياسة (الاعتماد النسبي) على أوروبا بصفة عامة وعلى ألمانيا بصفة خاصة إلى أن أصبحت هذه السياسة استراتيجية ثابتة بين روسيا وألمانيا. وترجع أسباب هذه العلاقة الوطيدة بين البلدين الى نهاية الحرب الباردة، حيث رحب الاتحاد السوفيتي بإعادة توحيد ألمانيا، كما تعتمد ألمانيا بقدر كبير على مصادر الطاقة الروسية، كما يمكن اسناد الرغبة الروسية في التعاون والشراكة مع ألمانيا الى قوة الاقتصاد الألماني. فالاستثمارات الكبيرة والمتنوعة للشركات الالمانية في روسيا لها دور بارز في تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية-الألمانية، فقد أخذت شركة "سيمنز" الألمانية على عاتقها تحديث شبكة القطارات في روسيا خلال عامي (2005-2006). كما دخلت شركة (غازبروم الجرمانية) النفطية الألمانية في شراكة وتعاون مع شركة (جازبروم) الروسية لإنجاز مشاريع استراتيجية لنقل الطاقة، حيث تطبق ألمانيا مبادئ العولمة الاقتصادية إلى أن أصبحت أكبر اقتصاديات أوروبا، مما يحفز روسيا لتوفير مصادر الطاقة لألمانيا من خلال إقامة مشاريع استراتيجية مثل مشروع التيار الشمالي لتزويد المانيا بالغاز [3].

---

[1] - التقرير الاستراتيجي العربي (2008-2009)، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2010، ص57.

[2] - علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، القاهرة، نوفمبر/ 2007، ص 6.

[3] - ريساردا فورموسويكس، ألمانيا... دور عالمي جديد؟ ، حالة العالم، العدد 4، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، ، بيروت، يناير 2014، ص 5.

أما العلاقات الروسية-الفرنسية فهي الأخرى شهدت تفاهما متبادلا ومشاركة استراتيجية، لأن فرنسا وجدت في روسيا فرصة مناسبة لاستثماراتها نتيجة النهضة الاقتصادية التي حققتها روسيا بعد عام 2000، وأن تناغم العلاقات السياسية بين الدولتين قد أتاح الفرصة لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما، إذ تعد فرنسا أهم مستثمر في روسيا بعد ألمانيا.

لقد حكمت العلاقات الروسية الفرنسية عدة مبادئ مثل: توافق البلدين في الدعوة الى بناء نظام عالمي جديد يقوم على التعددية القطبية لمواجهة التفرد الامريكي في ضوء الفوضى الدولية التي أثارتها سياسة أمريكا بسبب اعلانها الحرب على الارهاب بعد أحداث 11 سبتمبر. كما أيدت فرنسا الجانب الروسي عندما أضحى الصراع على أشده حول ترسيم خطوط أنابيب النفط والغاز في آسيا الوسطى ومنطقة القوقاز بين (واشنطن وموسكو) فضلاً عن اتباع الدولتين سياسة التفاهم في المواقف الخلافية بهدف تمتين العلاقات الاقتصادية بينهما، وكان انسجام روسيا وفرنسا واضحا في أغلب القضايا الدولية، مما أعطى دفعة كبيرة للعلاقات الفرنسية الروسية في المجالات الاقتصادية. [1].

أما أثر الطاقة في العلاقات الروسية الصينية، فعمقت الطاقة العلاقات الاقتصادية بين البلدين الى درجة التحالف الاستراتيجي. فقد عقد البلدان اتفاقيات بمليارات الدولارات في مجالات الطاقة، وكان اهمها اتفاقية سمية بـ (بصفقة القرن) التي عقدت بين البلدين عام 2014 لتزويد جمهورية الصين الشعبية بالغاز الروسي بمبلغ 400 مليار وعلى مدى ثلاثين عاماً، كما كانت الطاقة سبباً في تجاوز الخلافات العقائدية القائمة بين البلدين منذ العهد السوفييتي، فضلاً عن الدخول في منظمات اقتصادية وسياسية مثل (منظمة شنغهاي) [2].

ب-تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية-التركية

الأثر الأبرز لدور الطاقة في انماء العلاقات الروسية بدول الشرق الأوسط تجسد في تعميق العلاقات الروسية-التركية، إذ تبدي روسيا اهتماما كبيراً في فتح أفاق جديدة للتعاون الاقتصادي مع تركيا لاسيما في مجالات الطاقة التي أخذت أبعاداً استراتيجية منذ عام 1997، وقد بدأ التعاون بين البلدان في إقامة العديد من المشاريع الاستراتيجية لنقل الطاقة.

إنَّ الواقع يشير الى أن تركيا تعد من الأسواق الأساسية للغاز الروسي، أذ تتزايد صادرات روسيا من الغاز إلى تركيا على نحو تدريجي، أذ ارتفعت من (14,5) مليار متر مكعب عام 2004الى (18) مليار في عام 2005، ثم ارتفعت النسبة من 25 -30% عام 2006، حيث تم نقل الغاز الروسي إلى تركيا عبر خط (السيل الأزرق) ثم تم بناء مشاريع أخرى من أجل مواجهة الطلب المتزايد من جانب تركيا على الطاقة، وكذلك لنقله إلى أوروبا عبر تركيا [3].

والجدير بالذكر أن تعميق العلاقات الاقتصادية الروسية-التركية ازدادت بشكل ملحوظ مع توتر العلاقات الروسية الأوكرانية وموقف الاتحاد الأوروبي غير البنّاء اتجاه المشروع الروسي لتزويد أوروبا بالغاز من خلال بناء مشروع (السيل الجنوبي)، حيث فرض الاتحاد الأوروبي شروطاً

[1]- مخلد مبيض، العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي (1998-2007)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 3، بيروت، 2009، ص ص 509- 518.

[2]- مصطفى علوي سيف، أبريل/ 2016، ص169.

[3]- نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي: صراع الطاقة والمكانة، مصدر سابق، ص 66.

تعجيزية أدت الى تعطيل ذلك المشروع، فضلاً عن رفضت بلغاريا منح الموافقة لمد الانبوب عبر أراضيها، بسبب أزمة شبه جزيرة القرم، في مسعى أوروبي للضغط على روسيا، [1].

إن الظروف الاستثنائية في العلاقات الروسية-الأوروبي التي واكبت الازمة الأوكرانية-الروسية عام2014، قد منحت تركيا فرصة الحصول على احتياجاتها من الطاقة الروسية واثبات وجودها أمام الاتحاد الأوروبي بأن لديها البديل المناسب عنه [2].

كما إنَّ روسيا تريد أن توصل رسالة إلى العواصم الغربية مفادها إن روسيا قادرة على اجتذاب الأتراك واختراق المعسكر الغربي والتغلغل فيه برغم الحصار المفروض عليها، كما أن تعميق العلاقات الروسية-التركية يضمن لروسيا الوصول الى الأسواق العالمية عبر تركيا ذات الموقع الجيو استراتيجي، إذ تشكل المضايق التركية منفذ روسيا إلى البحر المتوسط والتي تمثل قارب نجاة استراتيجي لتقليص تداعيات الحصار الذي يفرضه حلف الناتو على روسيا وتخفيف العقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا منذ صيف 2014، بسبب الأزمة الأوكرانية-الروسية الناجمة عن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم. وكانت تركيا قد رفضت مشاركة الدول الغربية في تطبيق تلك العقوبات الاقتصادية على روسيا [3].

لقد أدى اغلاق روسيا (التيار الجنوبي) الى بناء خط (التيار التركي) الذي عزز العلاقات الاقتصادية الروسية-التركية بشكل كبير، وأصبحت تركيا تحصل على ثلثي احتياجاتها من الغاز الروسي، إذ وصلت صادرات الغاز الروسي الى تركيا إلى 26,6 مليار متر مكعب سنوياً، ومن المتوقع أن تتجاوز ذلك الحد، إذ أصبحت تركيا بلد عبور لتصدير الطاقة الروسية إلى الاتحاد الأوروبي بدلاً عن أوكرانيا. فقد أوضح (ألكسي ميللر)، الرئيس التنفيذي السابق لشركة غازبروم الروسية، أنّ روسيا تخطط إلى جعل مشروع التيار التركي الطريق الوحيدة لإمداد أوروبا بالغاز الروسي بدلاً من أوكرانيا، وقد أعلمت (غازبروم) الشركاء الأوربيين بضرورة تهيئة البنى التحتية المتعلقة بنقل الغاز عبر الحدود التركية – اليونانية إلى داخل أوروبا [4] .

ثانياً-تعميق علاقات روسيا بالدول المنتجة للطاقة:

لقد اتخذت روسيا منهجاً واضحاً في تطوير علاقات التعاون في مجال الطاقة مع الدول المؤثرة في الأسواق العالمية، فبعد دول آسيا الوسطى والقوقاز تأتي دول الخليج العربي المنضمة الى منظمة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) إلى جانب الشراكة الاستراتيجية والتعاون والتنسيق مع فنزويلا التي تعد من كبار منتجي النفط في العالم [5].

---

[1] مركز السياسية، الجغرافية في دراسة :قزوين بحر من النفط نقل أنابيب مسارات على الدولي التنافس مجيد، صالح - دياري ص74. ، 2010 ظبي، أبو الاستراتيجية، والبحوث للدراسات الإمارات

1- Vladlen Martynov,Russia and Turkey horizons of developing policy, Foreign Policy,VOL.XXV,No.3-4,2000,p.28.

[3] وآفاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2017، ص8. التركية –الروسية العلاقات - غازي عنتاب، محددات

[4] -Gazprom to EU: link to Turkey or lose Russian gas," Global Research, January 19, 2015, available at: http://bit.ly/1HeTTwK

[5] - نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، مصدر سبق ذكره، ص31.

إنَّ توسيع الاستثمارات الروسية في مجالات الطاقة مع أبرز دول الخليج العربي المنتجة للطاقة تؤكد دور الطاقة في تنمية علاقات روسيا الدولية عبر شركاتها النفطية، حيث توصلت هذه الشركات الى عقدت العديد من مذكرات التفاهم مع الشركات النفطية الخليجية، حتى أصبح ينظر للطاقة على أنها جوهر التعاون والشراكة العربية الروسية ومبدأ ثابت في السياسة الخارجية الروسية، هذا ما أكده الرئيس (بوتين) عندما أشار الى ضرورة التنسيق مع كبار المنتجين في منظمة أوبك، وفي مقدمتهم (المملكة العربية السعودية) لكسبهم حلفاء وليس منافسين لروسيا في سوق الطاقة العالمية، الامر الذي يساعد على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية [1].

إنَّ توسيع الاستثمارات الروسية في قطاعات الطاقة في الدول العربية شملت المشاركة في عمليات التنقيب والاستخراج وتطوير الإنتاج لامتلاك روسيا كبريات الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة مثل: شركتي (لوك أويل وغاز بروم) الروسيتين اللتين تمتلكان استثمارات واسعة في السعودية التي تمثل سوقاً استيعابية كبيرة للاستثمارات الروسية، كذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية إذ تعد روسيا من أكبر منتجي البتروكيماويات في العالم بما تمتلكه من الخبرة اللازمة[2].

وتتلاقى المصالح العربية والروسية في قطاع الطاقة بشكل كبير من خلال إقامة العديد من المشاريع التي بدأتها روسيا في عدد من الدول العربية، وكان أهمها:

1- عقدت كل من شركة (لوك أويل) الروسية وشركة (أرامكو) السعودية عام 2004، اتفاقاً لأنشاء شركة (لوكسار) المشتركة لاكتشاف حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي في مساحة ٣٠ ألف كم^2 لمدة ٤٠ سنة، حيث خصص لشركة (لوك أويل) 80% من أسهمها.
2- توقيع عقد بين شركة (لوك أويل) الروسية والحكومة الكويتية عام 2010 لتطوير حقول نفطية في شمال الكويت، تراوح تكلفته بين (7 – ٨ مليار دولار).
3- انشاء مشروع أنبوب الغاز في مدينة (الفجيرة) الإماراتية عام 2009 من قبل شركة غاز (ستروى ترانس) الروسية.
4- بدأ شركة (ريتيك Ritec) الروسية أعمالاً تجارية أسهمت في تنمية العلاقات العُمانية– الروسية ، ومما يذكر أن شركة (ريتيك) أدخلت تكنولوجيا الوقود والمعدات النفطية الحديثة إلى قطاع النفط العُماني منذ عام 2000، بهدف مضاعفة الإنتاج في الحقول النفطية، كما زار مسقط في عام 2003، رئيس الغرفة التجارية الصناعية لروسيا الاتحادية (يفغيني بريماكوف) ، ووزير الطاقة الروسي في ذلك الوقت (إيغور يوسوفوف). كما دعت حكومة عُمان الشركات الروسية إلى التحرك نحو السوق الخليجية التي تشهد تنافسا بين مختلف الشركات الغربية [3].

إن توتر العلاقة بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية لاسيما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 فتح المجال أمام روسيا لتعزيز علاقاتها الاقتصادية مع السعودية، إذ تسعى روسيا زيادة استثماراتها في السعودية لتعزيز علاقاتها الاقتصادية، فضلاً عن محاولة كسب المستثمرين السعوديين الذين يبحثون عن فرص استثمارية. وانطلاقا من المصلحة المشتركة بين الرياض وموسكو بدأ العمل على إقامة مشاريع مشتركة بين الجانبين في مجالات الطاقة، وعقد أول مؤتمر في جدة في عام

[1]- فلاديسلاف لوتسينكو، روسيا والعالم العربي في المرحلة الجديدة على طريق التعاون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص2.

[2]- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، سلسلة مجلة قضايا، العدد 56، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس 2009، ص10.

[3]- بشار فتحي جاسم، العلاقات السعودية الروسية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة دراسات إقليمية، العدد 20، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية ،2010، ص 293.

2003، بمشاركة رجال أعمال من بلدان مجلس التعاون الخليجي وروسيا، وتطرق المؤتمر إلى توسيع العلاقات التجارية والاستثمار في مجالات الصناعات الأساسية مثل البتروكيمياويات وتكرير النفط وتسييل الغاز واستخراج المعادن وصناعة الأغذية والأدوية والكهرباء وتحلية الماء، وقد وصف (عبد الرحمن العطية) الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي آنذاك، هذا المؤتمر بأنه يمثل انطلاقة كبيرة نحو تعاون وشراكة اقتصادية شاملة مع روسيا على المدى الطويل [1].

وخلال الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الروسي (سيرغي لافروف) إلى السعودية في مايو/ آيار 2006، ومن خلال المباحثات التي أجراها مع الجانب السعودي، تطرق الوزير إلى سبل تعزيز العلاقة بين الجانبين عن طريق جذب الاستثمارات السعودية إلى الاقتصاد الروسي من خلال الجمع بين التكنولوجيا الروسية والموارد المالية لبلدان الخليج العربي لتنفيذ مشاريع مشتركة [2].

أما تعميق العلاقات الروسية القطرية في مجالات الطاقة فقد بدأت بعقد القمة الروسية – القطرية التي جرت عام 2007، التي ترشح عنها التوقيع على مذكرة تفاهم بين شركتي (لوك أويل وشركة قطر بتروليوم) وقد أثارت مسألة تعميق العلاقات الروسية القطرية جدلاً في الجانب الأمريكي-الأوروبي حول ما إذا كانت روسيا تسعى لقيادة البلدان المنتجة للغاز [3].

أما على مستوى العلاقات الروسية مع الدول الرئيسة المنتجة للغاز، فقد دعت روسيا الى تأسيس **منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) وقد تقرر عقد أول اجتماع للدول** الرئيسية المنتجة للغاز في (طهران) عاصمة إيران عام 2001. هدف المنتدى الدفاع عن مصالح الدول المصدرة للغاز على غرار فكرة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك). يتكون المنتدى من 15 عضواً من بينهم الخمسة الكبار (روسيا، إيران، قطر، فنزويلا، الجزائر) الذين يسيطرون على 73% من الاحتياط و42% من الإنتاج العالمي. تسعى الدول الأعضاء في المنتدى الى تنسيق سياسة التعاون فيما بينها بخصوص عملية العرض والطلب وتحديد الأسعار في أسواق الغاز العالمية. وقد أعلنت الولايات المتحدة الامريكية والدول الاوروبية معارضتهم لهذا الاتفاق خاصة بعد اعلان شركتي الغاز (غازبروم الروسية وسوناتراش الجزائرية) ممولي الغاز الرئيسيين لأوروبا عن اتفاق للتعاون عام 2006. وقد تم الإعلان عن قيام المنظمة بتوقيع ميثاق خاص بها في ختام منتدى الدول المصدرة للغاز الذي عقد في موسكو في 23 كانون الأول/ديسمبر من العام 2008، وتقرر أن يكون مقر المنتدى في (الدوحة) عاصمة قطر، فقد برز التعاون بين روسيا والدول المنتجة للغاز في إطار النهج الروسي الثابت في تطوير علاقات التعاون في مجالات الطاقة بين مصدري الغاز بهدف استقلالية أسعار الغاز عن أسعار النفط وتحقيق استقرار الأسعار العالمية في هذا الخصوص [4].

---

[1] - Andrei Melville ,*Tatiana Shakleina, Russian Foreign Policy in Transition Concepts and Realitie*, (New York: Central European University Press, Budapest & 2005), P.57.

[2]- آمنين هلال الحارثي، تعزيز التعاون بين روسيا ودول «التعاون»، صحيفة الرياض (اليومية)، 13845، (21 مايو 2006). متاح على الموقع الاتي: http://www.alriyadh.com/156254

[3] -*Statements made by the Russian delegation at a working group meeting of the Energy Charter Process in Brussels*, June 12, 2008.

[4]- التقرير الاستراتيجي العربي (2008-2009)، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، مصدر سابق، ص56.

الخاتمة

من خلال كل ما تقدم في هذا البحث يمكن اجمال اهم النتائج التي تم التوصل اليها بما يأتي:

1- أنَّ الطاقة تمثل أهم المقومات الاقتصادية التي استعملتها القيادة الروسية في معاقبة معارضيها من الدول التي تحالفت مع الولايات المتحدة الامريكية من أجل الاضرار بالمصالح الروسية، في حين وضفتها في دعم ومكافأة الدول المؤيدة لسياستها، مما أعطاها القدرة في تحييد مواقف دول مهمة في الاتحاد الأوربي من العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل الولايات المتحدة الامريكية والاعراض عن تنفيذها وتحجيم الدور الأمريكي في الاتحاد الأوربي ومناطق استراتيجية من العالم مثل منطقة الخليج العربي وبحر قزوين المحيطة به أغلب دول آسيا الوسطى وبعض دول القوقاز.

2- أن دعم الشركات الروسية في قطاع الطاقة أوصل روسيا الى مرحلة منافسة القوى الاقتصادية الدولي، حيث فقدت روسيا هذه الامكانية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

3- إنَّ اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية قرار الحرب على الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، أدخلها في متاهات كبيرة هيأت الأرضية المناسبة لنجاح السياسة الروسية في توظيف الطاقة لمواجهة التحديات الاقتصادية التي كانت تعاني منها روسيا في تلك المرحلة نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

4- إنَّ تعميق علاقات روسيا بالدول المصدرة للنفط في منظمة (الأوبك) أدى الى تنسيق المواقف بينهم والحفاظ على أسعار الطاقة رغم محاولات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي تخفيض الأسعار.

5- إنَّ توظيف روسيا للطاقة في سياستها الخارجية نجحت في تدعيم مساعيها الرامية الى استعادة مكانتها ودورها في النظام الدولي. كما يمكننا استخلاص الابعاد الاقتصادية والآثار السياسية للطاقة الروسية من تبعية الدول الأوروبية في معارضة فرض عقوبات اقتصادية ضد روسيا الاتحادية، بسبب وجود مصالح مشتركة تهم أوروبا في المقام الأول.

قائمة المصادر

أولا- المصادر العربية

1- إكرام يوسف، أمن الطاقة... ولعبة القط والفار بين روسيا وأوروبا عندما تحدثت جازبروم، على الرابط:
http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp?edition_id=1390&art_id=1768658

2- بشار فتحي جاسم، العلاقات السعودية الروسية بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجلة دراسات إقليمية، العدد 20، جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، 2010.

3- التقرير الاستراتيجي العربي (2008-2009)، استمرار سياسات إثبات الوجود الروسية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 2010.

4- جفري مانكوف، أمن الطاقة الأوراسية، دراسات عالمية، العدد (89)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.

5- جواد صندل، روسيا وجورجيا، النفط والجيوستراتيجية: منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالى، العدد61 ، جامعة ديالى :كلية القانون، 2009.

6- حسن عز الدين، أمن الطاقة في أوروبا ... بين الواقع والطموح الاستراتيجي، على الموقع: http://araa.sa/index.php?view=article&id
7- خديجة عرفة أمين، أمن الطاقة والسياسة الخارجية: دراسة تطبيقية لسياسات بعض الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، جامعة القاهرة: القاهرة، 2012.
8- خديجة عرفة محمد، أمن الطاقة وآثاره الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2014.
9- خديجة عرفة محمد أمين، أمن الطاقة: سلسلة مفاهيم، لعدد50 ، جامعة وهران، جانفي،2008 .
10- دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات أنابيب نقل النفط من بحر قزوين: دراسة في الجغرافية السياسية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2010.
11- راشد ابانمي، خط أنابيب «نابوكو».. اللعبة الجيوسياسية الكبرى حول الطاقة، المعهد الدولي للطاقة والبئية والتوقعات الاستراتيجية، 2009، على الموقع:
http://www.aleqt.com/2009/07/25/articlel
12- روجر هاورد، نفط إيران ودوره في تحدي الولايات المتحدة، ترجمة: مروان سعد الدين، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.
13- ريساردا فورموسويكس، ألمانيا... دور عالمي جديد؟ ، حالة العالم، العدد 4، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، بيروت، يناير 2014.
14- صالح محمد الخثلان، الصراع على قزوين: دراسات معاصرة، العدد 5، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، 2000.
15- عاطف عبد الحميد، روسيا وآسيا الوسطى، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، 2007.
16- علي محمد السيد، الاتحاد الأوروبي وتحديات الأمن المرتبط بالطاقة: الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قراءات استراتيجية، العدد 11، مركز الأهرام للدراسات السياسية، نوفمبر/ 2007.
17- غازي عنتاب، محددات العلاقات الروسية –التركية وآفاقها، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الدوحة، 2017.
18- فردريك ستار، البيئة الأمنية في اسيا الوسطى، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 1999.
19- فلاديسلاف لوتسينكو، روسيا والعالم العربي في المرحلة الجديدة على طريق التعاون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009.
20- آمنين هلال الحارثي، تعزيز التعاون بين روسيا ودول «التعاون«، صحيفة الرياض (اليومية)، 13845، (21 مايو 2006). متاح على الموقع الاتي :
http://www.alriyadh.com/156254
21- مايكل كلير، الحروب على الموارد، ترجمة: عدنان حسن ندار، مركز الكتاب العربي بيروت، 2002.
22- مخلد مبيض، العلاقات الروسية الفرنسية خلال العقد الماضي (1998-2007)، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 36، العدد 3، بيروت، 2009.
23- مروان اسكندر، الدب ينقلب نمراً، روسيا: الولادة الجديدة، مكتبة رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2011.
24- مصطفى علوي سيف، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، السياسة الدولية، عدد 204، القاهرة، أبريل/ 2016.

25- نورهان الشيخ، العلاقات الروسية الأمريكية: تفاهمات تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، تكتيكية في إطار تناقضات استراتيجية، كراسات استراتيجية، العدد 206، يناير/ 2010.
26- نورهان الشيخ، روسيا والاتحاد الأوربي صراع الطاقة والمكانة، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، أبريل 2006.
27- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الاستراتيجي العالمي، سلسلة مجلة قضايا، العدد 56، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، أغسطس 2009.

ثانيا- المصادر باللغة الانكليزيّة

1- Ikram Youssef, energy security ... and the cat and mouse game between Russia and Europe when Gazprom spoke, at: http://www.gn4me.com/alalamalyoum/inner.jsp?edition_id=1390&art_id=1768658

2 -Bashar Fathi Jasim, Saudi-Russian relations after the events of September 11, 2001, Journal of Regional Studies, No. 20, University of Mosul: Center for Regional Studies, 2010.

3 -The Arab Strategic Report (2008-2009), Continuing Russian Proof of Presence Policies, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, 2010.

4 - Jeffrey Mankoff, Eurasian Energy Security, International Studies, No. (89), Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2010.

5 -Jawad Sandal, Russia and Georgia, Oil and Geo-Strategy: A Geo-Political Perspective, Diyala Journal, Issue 61, Diyala University: College of Law, 2009.

6 -Hassan Ezz El-Din, Energy Security in Europe… Between Reality and Strategic Ambition, at the website: http:// araa. sa/ index. php? view= article& id

7 -Khadija Arafa Amin, Energy Security and Foreign Policy: An Empirical Study of the Policies of Some Energy Exporting and Countries, Cairo University: Cairo, 2012.

8 -Khadija Arafa Muhammad, Energy Security and its Strategic Effects, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2014.

9 -Khadija Arafa Muhammad Amin, Energy Security: A Series of Concepts, No. 50, University of Oran, January 2009.

10 -Diyari Saleh Majeed, International Competition for Oil Transportation Pipeline Tracks from the Caspian Sea: A Study in Political Geography, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2010.

11 -Rashid Abanmi, "Nabucco" Pipeline ... The Great Geopolitical Game on Energy, International Institute for Energy, Environment and Strategic Forecasts, 2009, at http://www.aleqt.com/2009/07/25/articlel
12 -Roger Howard, Iranian Oil and his Role in Challenging the United States, translation: Marwan Saad El-Din, Arab Science House Publishers, Beirut, 2009.
13 -Resarda Formuswix, Germany ... A New Global Role? State of the World, No. 4, Regional Center for Strategic Studies, Beirut, January 2014.
14 -Saleh Muhammad Al-Khathlan, The Struggle over Qazvin: Contemporary Studies, No. 5, King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Riyadh, 2000.
15 -Atef Abdel Hamid, Russia and Central Asia, International Politics Journal, No. 170, Cairo, 2007.
16 -Ali Mohamed El-Sayed, The European Union and Energy-related Security Challenges: the Middle East and North Africa, Strategic Readings, No. 11, Al-Ahram Center for Political Studies, November / 2007.
17 -Gaziantep, determinants and prospects of Russian-Turkish relations, Hermon Center for Contemporary Studies, Doha, 2017.
18 -Frederick Starr, Security Environment in Central Asia, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 1999.
19 -Vladislav Lutsenko, Russia and the Arab world in the new stage of cooperation, Al-Jazeera Center for Studies, Doha, 2009.
20 -Amnin Hilal Al-Harthy, "Strengthening Cooperation between Russia and the Countries of Cooperation," Al-Riyadh (Daily) Newspaper, 13845, (May 21, 2006). Available on the following website:
http://www.alriyadh.com/156254
21 -Michael Claire, Wars on Resources, translation: Adnan Hassan Naddar, Arab Book Center, Beirut, 2002.
22 -Mukhled Moubayed, Russian-French Relations during the Last Decade (1998-2007), Studies of Humanities and Social Sciences, Volume 36, No. 3, Beirut, 2009.
23 -Marwan Iskandar, The Bear Turns a Tiger, Russia: The New Birth, Riad Al-Rayes Library for Books and Publishing, Beirut, 2011.
24 -Mostafa Elwi Saif, A New Map: Energy Security Transitions and the Future of International Relations, International Politics, No. 204, Cairo, April 2016.

25 -Norhan Al-Sheikh, Russian-American Relations: Tactical Understandings in the Context of Strategic Contradictions, Tactical in the Context of Strategic Contradictions, Strategic Brochures, No. 206, January 2010.

26 -Norhan Al-Sheikh, Russia and the European Union, Energy and Status Struggle, Journal of International Politics, No. 164, Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies, Cairo, April 2006.

27 -Norhan Al-Sheikh, Russian Energy Policy and its Impact on the Global Strategic Balance, Issues Magazine Series, No. 56, International Center for Future and Strategic Studies, Cairo, August 2009.

ثالثا- المصادر الأجنبية

1- Alec Rasizade, The Mythology of the Munificent Caspian Bonanza and It's Concomitant Pipeline Geopolitics, Comparative Studies of South Asia, Africa and the Middle East, Vol.xx, No.1-2, 2000.
2- Andrei Melville ,Tatiana Shakleina, Russian Foreign Policy in Transition Concepts and Realitie, (New York: Central European University Press, Budapest، 2005.
3- Ariel Cohen, Crossing the Mountain, Caspian Crossroad Magazine, Vol.5, No.3, 2001.
http://www.usazerbaijancouncil.org/caspiancrossroads/archive/archive.
4- Blue Stream gas starts flowing، Upstream Online. NHST Media Group **2019.**
5- Bulent Gokay , The Background : History and Political Change, in Bulent Gokay , ed , The Politics of Caspian Oil , Palgrave , New York , 2001 .
6- Bulgaria suspends South Stream gas pipeline project, 19 August 2014، on http://www.bbc.com/news/business-28854089
7- Gazprom to EU: link to Turkey or lose Russian gas," Global Research, January 19, 2015, at: http://bit.ly/1HeTTwK
8- Henning, Gloystein, Nord Stream to finish 1st gas pipeline Thursday. Retrieved 26-05-2012, from: http://www.uk.reuters.com/article (2011).
9- Kishore Mahbubani، The Case Against the West ,Foreign Affairs ,May – June 2012.
10- Nataliya Ulchenko, Geostragic aspects of Gas export frome Russia and Turkmenistan to Turkey, Foreign Policy, Vol.XXIX,No.3-4,Ankara ,2002.

11- Paul Henri Dasseler, Gazprom : L'idéalisme Européen à l'épreuve du réalisme Russe , Paris, ed L'Harmattan ,2009 .
12- Shields, Michael, OMV buys RWE stake in Nabucco gas pipeline project. Retrieved 14-04- 2013, available at: http://www.uk.reuters.com/article
13- Statements made by the Russian delegation at a working group meeting of the Energy Charter Process in Brussels, June 12, 2008.
14- Vitaly Naumkin, The Middle East: The New Great Game, Russia Direct Monthly Memo, No. 2, September 2013.
15- Vladlen Martynov,Russia and Turkey horizons of developing policy, Foreign Policy,VOL.XXV,No.3-4,2000.

The impact of energy on restoring the international standing of the Russian Federation

Dr. Hassan Nasser Abdul Hussein al-Shemmari
University of Kufa - College of Political Science

Abstract:

The Russian policy aimed at ensuring energy security to export it to consuming countries at all times in sufficient quantities and at reasonable prices, to benefit from its political and economic dimensions has included a number of measures, including: the continuity of establishing strategic projects for energy transfer and addressing the American-European project (Nabucco), as well as stopping The Southern Stream running through Ukraine to European countries, and supporting the role of oil partnerships to implement major projects to transfer energy. However, Russian policy faces major challenges such as: the establishment of Western countries power transmission projects to compete with Russia in this area. In light of the interests of different and often intersecting countries, the process of ensuring energy security becomes the biggest challenge for exporting and importing countries. In addition to the long distances in which the power transmission lines extend between the producing and consuming countries, which need great capabilities to implement and protect them within the conclusion of agreements with the corridor countries to allow the use of their lands. The use of energy-efficient economic ingredients in Russia's foreign policy will lead to the development of its relations with countries importing Russian energy, Such as European Union countries as well as China and Turkey. The Russian foreign activities and endeavors have expanded to include deepening its relations with the countries of Central Asia, the Caucasus and the Arab Gulf states that join the Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) alongside Venezuela, which is one of the major oil producers in South America.